وسط الضغوط البيعية وعمليات جني الأرباح المستمرة منذ نهاية يناير

بيان للاستثمار: البورصة واصلت تراجعها للأسبوع الثاني على التوالي

ذكر تقرير اقتصادي واصلت بورصة الكويت تراجعها للأسبوع الثاني على التوالي وسط الضغوط البيعية وعمليات جني الأرباح المستمرة منذ نهاية الشهر الماضي، والتي جاءت بعد القفزات الواضحة التي سجلتها العديد من الأسهم المدرجة في السوق منذ بداية العام الجاري.

وقال تقرير شركة بيان للاستثمار أن عمليات البيع التي شهدتها البورصة في الأسبوع الماضي تركزت على الأسهم الصغيرة التي شهدت ارتفاعات كبيرة في الآونة الأخيرة، وهو ما ظهر جليا على أداء المؤشر السعري بشكل خاص والذي سجل أعلى نسبة تراجع في جلسة واحدة منذ أكثر من عام، وتحديدا منذ جلسة 17 يناير 2016، وذلك بعد أن أنهى جلسة يوم الأحد الماضي مسجلا خسارة قدرها 157 نقطة تقريبا. وقال التقرير أن البورصة شهدت هذا الأداء في ظل الأحداث السياسية التي شهدتها البلاد مؤخرا، حيث أدت تلك الأحداث إلى تخوف العديد من المستثمرين وعزوف بعضهم عن التعامل بالسوق ترقبا لنتائج تلك الأحداث، وهو الأمر الذي عكسته مستويات التداول التي شهدت تراجعا سواء على مستوى السيولة أو الأسهم التي تم تداولها، حيث تراجع إجمالي قيمة التداول خلال الأسبوع بنسبة بلغت 18 بالمئة، في حين انخفض عدد الأسهم المتداولة بنسبة 15 بالمئة تقريبا، وذلك بالمقارنة مع تعاملات الأسبوع قبل الماضي.

الجدير بالذكر أن البورصة تشهد خلال الفترة الحالية حالة عامة من الترقب والانتظار لنتائج الشركات المدرجة فيها عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016، وسط تأخر نسبي للعديد من الشركات في الإعلان عن بياناتها المالية، خاصة وأن غالبية الشركات المدرجة لم تعلن بعد عن هذه النتائج على الرغم من انقضاء نحو نصف المهلة القانونية المحددة للإفصاح، حيث وصل عدد الشركات المعلنة حتى نهاية الأسبوع الماضي إلى 29 شركة فقط، من إجمالي 181 شركة مدرجة في السوق الرسمي، وقد حققت تلك الشركات ما يقرب من 768 مليون دينار كويتي أرباحا صافية عن السنة المالية 2016، بارتفاع نسبته 1.38 بالمئة عن نتائج نفس الشركات في العام 2015، والتي بلغت 758 مليون دينار كويتي تقريبا.

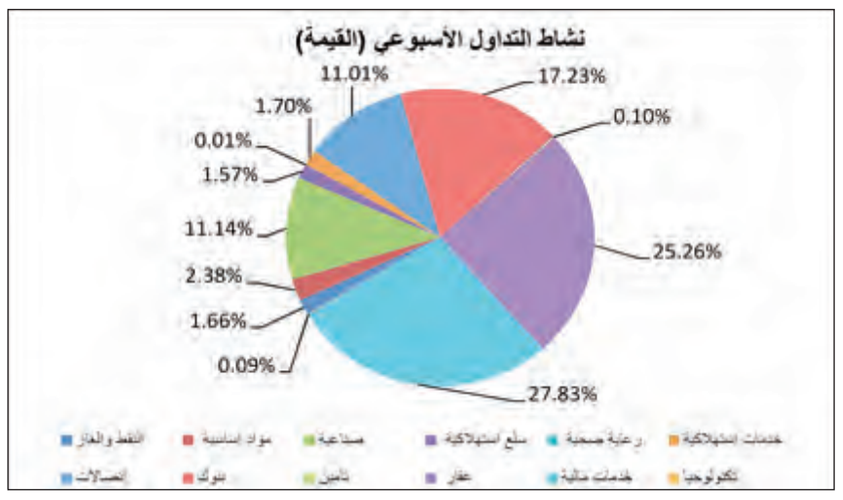

نشاط التداول الأسبوعي (القيمة)

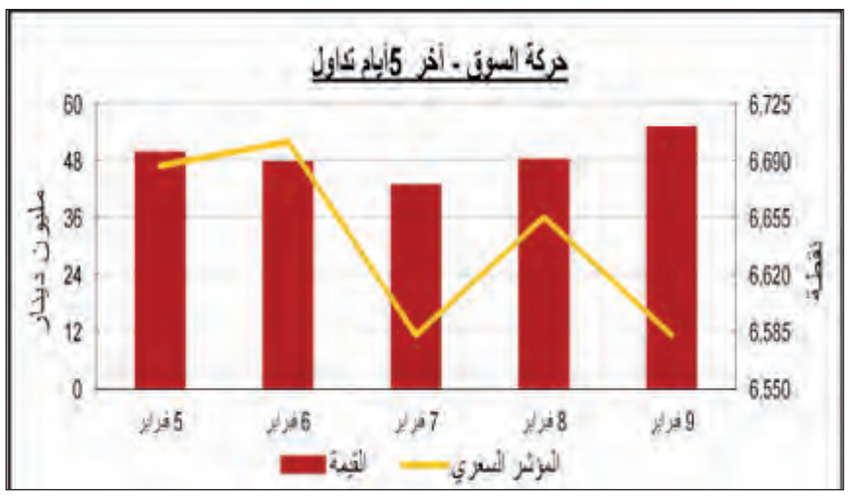

حركة السوق أخر 5 أيام

البورصة تشهد خلال الفترة الحالية حالة عامة من الترقب لنتائج الشركات المدرجة فيها

التصنيف الائتماني

على الصعيد الاقتصادي، قامت وكالة (ستاندرد آند بورز) للتصنيف الائتماني بتثبيت تصنيف الكويت الائتماني السيادي عند «AA» مع نظرة مستقبلية مستقرة، وذلك بناء على توقعاتها بالتعافي التدريجي لأسعار النفط حتى عام 2020، الأمر الذي سيخفف من الضغوط على الأوضاع المالية للدولة بحسب الوكالة.

من جهة أخرى، توقعت مؤسسة (كوفاس) المتخصصة في مجالات حلول إدارة الائتمان التجاري وخدمات معلومات المخاطر، في تقريرها الذي أصدرته مؤخرا تحت عنوان «الآفاق الاقتصادية العالمية والإقليمية وتحليل القطاعات» أن يرتفع معدل نمو الاقتصاد الكويتي خلال عام 2017 إلى 2.6 بالمئة، مقابل 2.4 بالمئة في عام 2016.

وبالعودة إلى أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع المنقضي، فقد سيطرت عمليات البيع على مجريات التداول في البورصة، ما أدى إلى تسجيل مؤشراتها الثلاثة لخسائر متباينة للأسبوع الثاني على التوالي، إذ جاء ذلك في ظل استمرار عمليات جني الأرباح التي شملت العديد من الأسهم المدرجة، لاسيما الأسهم الصغيرة التي تتداول دون قيمتها الدفترية والتي سجلت ارتفاعات واضحة منذ بداية العام الجاري. وأنهى مؤشر السوق السعري تداولات الأسبوع عند مستوى 6،582.75 نقطة مسجلا خسارة نسبتها 3.81 بالمئة، فيما أنهى المؤشر الوزني تداولات الأسبوع عند مستوى 420.28 نقطة، بخسارة نسبتها 1.19 بالمئة، في حين بلغت خسارة مؤشر كويت 15 مع نهاية الأسبوع 0.86 بالمئة، مغلقا عند مستوى 962.07 نقطة.

وقد سجلت البورصة خسائرها في ظل انخفاض مؤشرات التداول خلال الأسبوع سواء على صعيد الكمية أو القيمة، وذلك مقارنة مع مستوياتها في الأسبوع السابق، حيث وصل إجمالي عدد الأسهم المتداولة إلى 2.65 مليار سهم بتراجع نسبته 14.53 بالمئة فيما بلغ إجمالي قيمة التداول حوالي 244.92 مليون دينار كويتي بانخفاض نسبته 18.21 بالمئة، وذلك بالمقارنة مع تداولات الأسبوع قبل الماضي. هذا ووصلت القيمة الرأسمالية للسوق في نهاية الأسبوع الماضي إلى 27.88 مليار د.ك. بانخفاض نسبته 1.06 بالمئة مقارنة مع مستواها في الأسبوع قبل السابق، حيث بلغت آنذاك 28.18 مليار د.ك. (ملاحظة: ساهم انسحاب شركة صفوان للتجارة العامة والمقاولات وشركة إيكاروس للخدمات النفطية خلال الأسبوع المنقضي في انخفاض القيمة الرأسمالية للبورصة بحوالي 44 مليون دينار كويتي وهو إجمالي القيمة السوقية للشركتين سالفتي الذكر).

هذا وقد استهلت بورصة الكويت أولى جلسات الأسبوع مسجلة تراجعا واضحا على وقع نشاط عمليات جني الأرباح على الأسهم الصغيرة، خاصة تلك التي حققت مكاسب كبيرة في الفترة الماضية، الأمر الذي انعكس سلبا على أداء المؤشر السعري بشكل خاص، والذي تراجع بنهاية الجلسة بشكل لافت وبلغت خسائره حوالي 157 نقطة، وهو أكبر تراجع في جلسة واحدة منذ أكثر من عام. فيما تمكن السوق في الجلسة التالية من تحقيق مكاسب جماعية لمؤشراته الثلاثة على وقع عودة النشاط الشرائي الذي تركز على الأسهم القيادية، الأمر الذي كان له أثرا إيجابيا على مؤشرات البورصة الثلاثة، خاصة المؤشرين الوزني وكويت 15 اللذان تمكنا من تعويض كامل خسارتهما التي سجلاها في الجلسة السابقة، في حين عوض المؤشر السعري جزء من هذه الخسائر.

تسجيل خسائر

أما في جلسة منتصف الأسبوع، فقد عادت مؤشرات البورصة إلى تسجيل الخسائر مجددا على وقع عمليات جني الأرباح السريعة التي شملت العديد من الأسهم المدرجة وعلى رأسها الأسهم الصغيرة، وهو ما فاقم من خسائر المؤشر السعري على المستوى الأسبوعي ودفع بالمؤشرين الوزني وكويت 15 إلى المنطقة الحمراء مرة أخرى. فيما شهدت جلسة يوم الأربعاء عودة مؤشرات السوق الثلاثة إلى المنطقة الخضراء، وذلك بدعم من التداولات المضاربية التي تركزت على الأسهم الصغيرة خاصة تلك التي يتم تداولها بأسعار تقل عن قيمتها الدفترية، وجاء ذلك في ظل ارتفاع مستويات التداول سواء على صعيد الكمية أو القيمة، حيث زادت السيولة النقدية بنسبة بلغت 12 بالمئة، في حين ارتفع عدد الأسهم المتداولة بنسبة بلغت 23 بالمئة، وذلك بالمقارنة مع تعاملات الجلسة السابقة. هذا وشهدت البورصة في جلسة نهاية الأسبوع عودة مؤشراتها الثلاثة إلى تسجيل الخسائر في ظل عمليات جني الأرباح السريعة المستمرة منذ بداية الأسبوع، حيث شمل التراجع معظم قطاعات السوق، لاسيما قطاعي العقار والخدمات المالية.

على صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري نموا عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 14.52 بالمئة، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 10.57 بالمئة. في حين وصلت نسبة ارتفاع مؤشر كويت 15 إلى 8.71 بالمئة، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2016.

مؤشرات القطاعات

سجلت ثمانية من قطاعات بورصة الكويت تراجعا لمؤشراتها في الأسبوع الماضي، في حين سجلت مؤشرات القطاعات الأربعة الباقية ارتفاعا بنهاية الأسبوع، وتصدر قطاع النفط والغاز القطاعات التي سجلت تراجعا، حيث انخفض مؤشره بنسبة 8.49 بالمئة منهيا تداولات الأسبوع عند 840.74 نقطة، تبعه قطاع العقار الذي أقفل مؤشره عند 1،028.24 نقطة منخفضا بنسبة 7.45 بالمئة، وحل ثالثا قطاع الخدمات المالية الذي تراجع مؤشره بنسبة 6.93 بالمئة مقفلا عند 745.56 نقطة. أما أقل القطاعات تراجعا فكان قطاع التكنولوجيا والذي أغلق مؤشره عند 848.81 نقطة بانخفاض نسبته 0.03 بالمئة.

من ناحية أخرى، تصدر قطاع الرعاية الصحية القطاعات التي سجلت ارتفاعا، وذلك بعد أن أنهى مؤشره تعاملات الأسبوع مسجلا نموا نسبتها 3.83 بالمئة، مغلقا عند مستوى 1،235.49 نقطة، تبعه في المرتبة الثانية قطاع التأمين، والذي أغلق مؤشره مع نهاية الأسبوع عند مستوى 1،134.97 نقطة، مسجلا ارتفاعا نسبته 1.18 بالمئة، أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع المواد الأساسية، حيث أقفل مؤشره مع نهاية الأسبوع عند مستوى 1،301.44 نقطة، مسجلا نموا نسبته 0.08 بالمئة. في حين كان قطاع الصناعية الأقل ارتفاعا بنهاية الأسبوع، حيث أقفل مؤشره عن مستوى 1،478.70 نقطة، بارتفاع نسبته 0.05 بالمئة.

تداولات القطاعات

شغل قطاع العقار المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 1.04 مليار سهم تقريبا شكلت 39.05 بالمئة من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 902.77 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 34.01 بالمئة من إجمالي تداولات السوق، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع البنوك، والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 10.44 بالمئة بعد أن وصل إلى 277 مليون سهم تقريبا.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 27.83 بالمئة بقيمة إجمالية بلغت 68.17 مليون د.ك. تقريبا، وجاء قطاع العقار في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 25.26 بالمئة وبقيمة إجمالية بلغت 61.87 مليون د.ك. تقريبا، أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع البنوك، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 42.21 مليون د.ك. شكلت حوالي 17.23 بالمئة من إجمالي تداولات السوق.

ضمن تشكيلة ربيع 2017

«بوتري بارن» أطلقت تصاميم جديدة للأطفال والشباب

أطلقت مؤخرا «بوتري بارن للأطفال» و«بوتري بارن PBteen»، التابعة لمجموعة «وليامز سونوما»، تشكيلتهما الجديدة لموسم ربيع 2017 في جميع معارضهما بالكويت.

وقد تعاونت «بوتري بارن للأطفال»، العلامة التجارية الأمريكية الشهيرة والمتخصصة في مبيعات الأثاث والمفروشات المنزلية للأطفال، ضمن تشكيلة ربيع 2017 مع مصممة الأزياء الشهيرة والأم مارغريتا ميسوني من أجل ابتكار تصاميم تنبض بالحيوية وروح الطفولة.

وتم استلهام قطع المجموعة من شغف وحب ميسوني للألوان النابضة بالحياة والرسومات والطبعات المرحة والمميزة التي تمنح الأطفال فرصة لإثراء مخيلتهم والابتكار واللعب. سترغب طفلتك الصغيرة في قضاء بعض الوقت في السرير مع غطاء لحاف Margherita Missoni المزين بطبعات الزهور بأسلوب متميز وجميل، خاصة وأنه مصنوع من أجود أنواع القطن الخالص لمنحها الراحة في كل الأوقات. ولإضافة المزيد من الإثارة والحيوية إلى غرفة طفلك، اختاري مقعد Margherita Missoni Daisy المثالي للقراءة أو الاسترخاء، فتصميمه مستوحى من زهرة الأقحوان، كما أنه مصنوع بإتقان. يمكنك أيضا تنسيق غرفة نوم طفلك مع مصباح Margherita Missoni على شكل سلحفاة والمصنوع من السيراميك، فهو القطعة المثالية لإضاءة غرف نومه الأطفال بطريقة مبتكرة.

وعندما يحين وقت الاستحمام، امنحي طفلك المزيد من المتعة مع روب الاستحمام Margherita Missoni المصنوع من القطن الخالص ليعطيه أسلوبا مميزا وحماية أفضل.

أما تشكيلة الربيع 2017 من «بوتري بارن PBteen» فهي تشجع المراهقين على تغيير وجهة نظرهم بالكامل تجاه غرف نومهم لجعلها مليئة بالمغامرة أكثر من خلال إدخال بعض التعديلات عليها بأسهل طريقة وأقل جهد ممكن. وخير مثال على ذلك، سرير Maison Canopy الذي تم تصميمه للأشخاص المبدعين، حيث يمتاز إطار السرير بخطوطه الأنيقة والجميلة مع بعض الانحناءات والزوايا المقوسة التي تجتمع سويا لتشكيل مظلة مفتوحة فوق السرير. هذا بالإضافة إلى اللون غير اللامع للسرير الذي تم صبغه يدويا وبعناية فائقة بمختلف تدرجات اللون مما يجعله الملاذ الأنسب للشباب ونقطة جذب للأنظار في غرف نومهم الخاصة.

أضف المزيد من الراحة والأناقة إلى غرفتك الخاصة مع غطاء لحاف ووسادة Emily and Meritt Gold Dot والمصممين خصيصا لـ «بوتري بارن للشباب» من قبل اثنين من أشهر مصممي الأزياء، إميلي كورينت وميريت إيليوت. وتعد سنوات المراهقة بمثابة الوقت المثالي لتجربة أشياء جديدة وعيش المغامرة، ومفرش السرير الأنيق هذا يجمع بين الكلاسيكية والروح المتمردة للمصممين. كما أنه بإمكانك الآن السفر بأسلوب جديد ومتفرد مع حقيبة Emily and Meritt Floral والمزينة برسومات الزهور، تأتي بمقبض ذهبي أنيق وسحاب لتكون رفيقك المثالي عند السفر.

والجدير بالذكر أن «بوتري بارن للأطفال» و«بوتري بارن PBteen» توفران خدمات من الدرجة الأولى ومجموعة واسعة من المنتجات الراقية والعصرية لمنح الزبائن الراحة والجودة والقيمة الأفضل من خلال التصاميم المبتكرة التي تلقى استحسانا في مختلف أنحاء العالم.

جانب من المعروضات

بوتري بارن يواصل عروض ربيع 2017

بعد عقده عدة اجتماعات تشاورية مع بعثة البنك الدولي

«حماية المنافسة» يطلق مبادرة جديدة تهدف لتنويع وتنمية الدخل القومي الكويتي

- الدراسة ستعتمد على مؤشرات معيارية تم تطويرها من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية «OECD»
- التباحث مع وفد البنك الدولي حول دراسة التقييم الأولي للمنافسة بين البنوك لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة

اعلن رئيس جهاز حماية المنافسة نايف اللافي إطلاق الجهاز مبادرة جديدة تهدف الى دراسة جميع القوانين المنظمة للمنتجات والخدمات التجارية في البلاد وتحديد مواطن تطويرها تنافسيا على نحو يؤدي إلى تنويع وتنمية الدخل القومي الكويتي.

وقال اللافي في تصريح صحافي أمس السبت ان إطلاق المبادرة التي تعد الثالثة للجهاز يأتي بعد عقده عدة اجتماعات تشاورية مع بعثة البنك الدولي التي زارت الكويت اخيرا في إطار انطلاق المرحلة الثانية من خطة الدعم الفني المقدمة من البنك الدولي لتقديم المساعدة الفنية للجهاز.

وذكر ان الهدف الرئيسي للمبادرة يكمن في تعزيز الإصلاحات ذات الطابع القانوني أو التنظيمي ذات الاثار المحفزة على المنافسة في القطاعات الاقتصادية الرئيسية للسوق الكويتي وذلك من خلال تحديد القيود التنظيمية على المنافسة سواء على مستوى الاقتصاد عامة أو على مستوى قطاعات اقتصادية بعينها.

واوضح ان تحقيق أهداف المبادرة ينعكس إيجابيا على الناتج الإجمالي للاقتصاد الوطني الكويتي ومن شأنها تحقيق الرغبة السامية بتحويل الكويت الى مركز مالي واقتصادي في المنطقة.

وأضاف ان من أبرز المحاور التي تضمنتها المبادرة دراسة مكونات السوق الكويتي من حيث تأثير القوانين الحالية عليه فيما يخص السلع والخدمات ودرجة التنافسية في كل قطاع ودراسة احتمالات وجود ممارسات احتكارية داخل القطاعات الاقتصادية المختلفة والتي تؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني بصفة عامة وعلى أسعار هذه السلع والخدمات التي تُقدم للمواطن بصفة خاصة.

وبين ان هذه الدراسة ستعتمد على مؤشرات معيارية تم تطويرها من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) حيث يقوم نظام المؤشرات بتحويل المعلومات النوعية المتعلقة بالقوانين والتنظيمات التي قد تؤثر على المنافسة الى مؤشرات كمية.

وذكر ان الكويت ستكون أول دولة خليجية

نايف اللافي

وثاني دولة في الشرق الأوسط بعد مصر تجري هذه الدراسة المعيارية لفهم وتشخيص قوانين أسواق المنتجات ودرجة تنافسيتها.

وأضاف ان أهم القطاعات الاقتصادية التي سيتم دراسة البنية القانونية والتنظيمية لها هي قطاعات النقل والبريد والمياه ومراكز توزيع التجزئة والخدمات المهنية (كالطب والهندسة والمحاماة) والكهرباء والاتصالات والغاز اضافة إلى الحوكمة في الشركات والمؤسسات الحكومية ومعاملة الأطراف الأجنبية والمتطلبات الإدارية للأعمال.

وقال اللافي ان المبادرة تأتي انسجاما مع خطة الإصلاح المالي والاقتصادي الحكومية وخطة التنمية الخمسية المشتملة على رؤية دولة الكويت 2035 والتي تهدف إلى تحول الكويت إلى مركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار في ظل جهاز دولة مؤسسي داعم لهذه الرؤية.

وأضاف انه تم التباحث مع وفد البنك الدولي حول دراسة التقييم الأولي للمنافسة بين البنوك لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة بدولة الكويت لافتا إلى وجود نوه من العزوف من البنوك لتمويل مثل هذه المشاريع.

وبين ان الجهاز سيضع في خططه المقبلة ضرورة القيام بدراسة لتشخيص المشكلات المحتملة سواء في الإطار القانوني أو التنظيمي وذلك لصياغة رؤية شاملة تستطيع البنوك من خلالها تقديم الدعم الكافي لمثل هذه الشركات وبما يعزز ويشجع الشباب الكويتي لدخول العمل الخاص وخلق بيئة ملائمة لأعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ضوء إطار من المنافسة المشروعة.

وفي سياق منفصل ذكر اللافي ان مجلس إدارة جهاز حماية المنافسة استعرض خلال اجتماعه مع بعثة البنك الدولي الصيغة النهائية لخطة التدريب للكوادر الوطنية بالجهاز والجاري تعيينهم بالتنسيق مع الجهات المعنية كديوان الخدمة المدنية.

واوضح ان الهدف الرئيسي من هذه الدورات هو بناء فريق على قدر كبير من الكفاءة والفاعلية قادر على القيام بأعمال البحث والتحري وجمع الاستدلال والتحقيق في قضايا المنافسة ومكافحة الاحتكار وعلى خلق وإيصال وشرح الفوائد المترتبة على تفعيل قيم التنافسية داخل بيئة الأعمال بالكويت.

وبين أنه تمت مناقشة بعض المقترحات حول آليات للتنسيق بين الجهاز والجهات الحكومية الأخرى من واقع الممارسات العالمية في هذا المجال بما يخدم سياسات تعزيز المنافسة وتدعيم دورها في الاقتصاد الكويتي.

وذكر انه تم مناقشة احتياجات وأولويات الجهاز للسنة المقبلة ضمن إطار الدعم الفني الذي يقدمه البنك للجهاز من أجل تعزيز النمو والتنوع والتنافسية وبما يدعم تشجيع الإصلاحات التنظيمية المعززة للمنافسة في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الوطني.